تأثير الولايات المتحدة الأمريكية في التوازن الإستراتيجي في جنوب آسيا

أ. م. د. تلا عاصم فائق*
فاطمة محمد رضا**
باحثان آكاديميان من العراق

* كلية الإدارة والإقتصاد ـ جامعة المستنصرية
** ماجستير ـ كلية العلوم السياسية ـ جامعة النهرين

المقدمة

تطلق تسمية منطقة جنوب آسيا على القارة الهندية أي المساحة الجغرافية الواسعة التي تحدّها، سلسلة جبال هنداوكش وكاراكوم وسلسلة جبال الهملايا العظيم في الشمال ويحدّها المحيط الهندي في الجنوب، ووفقاً لجميع مؤشرات القوة الوطنية مثل المساحة، الطبيعة، وعدد السكان والقوة الاقتصادية والقدرة العسكرية، تعدّ الهند أهم دولة في المنطقة وتتبعها باكستان وبنغلادش وسريلانكا ونيبال وبوتان أما الدول المجاورة التي لها علاقات في أوروبا عبر التاريخ، وتنافست إمبراطوريات شبه القارة الهندية مع الممالك القائمة في المنطقة وكان الحكم البريطاني في اقليم جنوب آسيا أحدث تجربة لإمبراطورية موحدة، حيث أدى تفككها في عام 1947 إلى قيام دولتين على أنقاضهما، هما: الهند، وباكستان.

إشكالية الدراسة

تنطلق إشكالية هذه الدراسة في أن منطقة جنوب آسيا من حراك استراتيجي، من هنا فإن التوازن الاستراتيجي داخل المنطقة يصاحبه العديد من تحركات أطرافه، كلّ على حدة أو بصيغة تحالفات بين طرفين أو أكثر لأجل تحقيق التوازن الاستراتيجي لصالح تلك الكتلة أو لذاك الطرف، والولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى التقليلِ إن أمكنِ من تأثير القوى الصاعدة والتأثير في التوازنات الاستراتيجية.

فرضية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها إن للتوازن الإستراتيجي لمنطقة جنوب آسيا قد اكتسب أهميته نتيجة لأهمية المنطقة في المُدرك الإستراتيجي الأمريكي لكونها تشكل منطقة مصالح حيوية لها، وأبعاداً مؤثرة على التوازن الإستراتيجي داخل منطقة المنطقة.

أولاً: مفهوم التوازن

يعدّ مفهوم التوازن واحداً من المفاهيم المتداولة في علم السياسة يكتنفه الغموض بسبب اختلاف وجهات النظر وبالتالي عدم الاتفاق في الآراء على معنى محدد له وهذا المفهوم يستغل في العديد من العلوم للدلالة عل حالة التعادل النسبي في القدرات التي تتمتع بها مجموعة من القوى ذات الأهداف غير المتشابهة لذا فإن هذا المعنى يستخدم للدلالة على الحالة المعتادة المستقرة التي توحي بالإستقرار وعدم التوتر وهو بهذه الصورة يصف الحالة الوسطى تقريباً بين وضعين متعارضين فإذا توقفت معارضة أحد هذين الوضعين أو تغلب على الوضع الآخر فمن المحتم زوال التوازن.[1]

إن للتوازن الإستراتيجي لمنطقة جنوب آسيا قد اكتسب أهميته نتيجة لأهمية المنطقة في المُدرك الإستراتيجي الأمريكي لكونها تشكل منطقة مصالح حيوية لها.

(1) ابراهيم ابو خزام، الحروب وتوازن القوى، عمان الأهلية والنشر، 1999، ص ص 46_47.

ما زال مفهوم التوازن محفوفاً بالغموض، عند الكثير من علماء العلاقات الدولية، ولمبعث هذا الغموض أسباب كثيرة ومتنوعة منها فهم التوازن على أنّه حالة التعادل بين قوتين متعارضتين وفيهما افتراض جمود توازن القوى وانعدام حركتيه أو على الأقل تحركه ببطء شديد ومنها افتراضه كسياسة دولية مقصودة لذاتها، بوصفها أداة لحفظ الاستقرار الدولي[2].

(2) المصدر نفسه، ص 49.

يعرف التوازن الإستراتيجي بشكل عام بأنّه (طبيعة التفاعلات القائمة بين دولتين أو أكثر التي تقوم على وجود تعادل نسبي في الإمكانات والقدرات المختلفة السياسية والعسكرية والإقتصادية.. ... الخ).[3]

(3) هنري كيسنجر، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية جديدة للقرن الحادي والعشرين، 2002، ص 7.

مفهوم التوازن الإستراتيجي الشامل: هو تحليل لطبيعة العلاقة بين أقطاب القوة من خلال الأخذ بنظر الاعتبار لعوامل القوة كافة لدى كل طرف من حيث الإختلال والتعادل بين الطرفين دون الإعتداد بجانب واحد وهو الجانب العسكري (النووي) الذي كان معمولاً به في السابق.[4]

(4) أحمد عباس عبد البديع، العلاقات الدولية، أصولها وقضاياها المعاصرة، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1988، ص 231.

إما بالنسبة للتوازن الإستراتيجي الدولي: _ هو التعادل النسبي في الإمكانيات المختلفة بين الدول المؤثرة دولياً أي في النطاق العالمي، وهذه الإمكانات تشمل جميع قدرات الدولة المتفاعلة مع بعضها البعض(الاقتصادية والسياسية والعسكرية... الخ)[5].

(5) عبد المنعم طلعت، أدارة المستقبل، الترتيبات الاسيوية في النظام العالمي الجديد، الهيئة المصرية للكتب، القاهرة، 1988، ص 103.

وتعني بذلك أن تأثير الدول لا ينسحب في النطاق الإقليمي بل ينسحب أيضاً على النطاق الدولي، وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم توازن القوى قد يخضع للإختلاف والعديد من التفسيرات ولكنه يبقى مبدأً أساساً للنظام في المجتمع الدولي، ويفترض تأكد الدولة المعنية من عدم قدرة إحداها منفردة للتأثير في مصير الآخرين وتتضمن العملية نظاماً يقوم على قواعد من شأنها تقليل قدرة دولة معينة للسيطرة على مقدرات غيرها وتحجيم الصراع والغرض من التوازن لا يتحدد في إقرار السلام بقدر ما يمكن في فرض الإستقرار والاعتدال من خلال إبقاء أكثر الأطراف طموحاً أو عدوانية تحت السيطرة بفعل الجهود المشتركة للآخرين[6].

(6) المصدر السابق، ص 105.

ثانياً: القدرات النووية الهندية والباكستانية

أولاً: البرنامج النووي الهندي:

لقد بدأ البرنامج النووي الهندي في عام 1945 أي قبل أن تنال الهند استقلالها فقد كلف رئيس وزراء الهند (نهرو) الدكتور (بهابها) بتأسيس أول قاعدة بحثية للعلوم الذرية في الهند عرفت (بمؤسسة تاتا للأبحاث الذرية)، وكان الهدف الأساس من تشكيل هذه المؤسسة هو إعداد الكوادر البشرية ذات المستوى العلمي المتطور من أجل بناء هذا البرنامج الطموح وبالفعل وحال حصول الهند على إستقلالها تأسست هيأة الطاقة الذرية الهندية في عام 1948، وبعد مدة وجيزة لا سيّما في عام 1949 تم تأسيس وحدة البحث عن الخامات النادرة مثل اليورانيوم والثوريوم[7].

(7) ممدوح عطية، القدرات النووية الهندية وتطورها، مجلة السياسة الدولية، السنة (34)، العدد (133)، تموز، 1998، ص 244.

ولما كانت الهند عاكفة من مرحلة الخمسينيات على وضع الأساس النووي لمشاريعها كانت الصين قد نجحت في عام 1955 بعملية الفصل الكيمياوي لليورانيوم 235 تبع ذلك قيام الصين في عام 1958 بإنشاء معهد أبحاث نووي في شنغهاي وقد أعلن وزير خارجية الصين (جن يو) آنذاك عن امتلاك الصين السلاح النووي، وكان الهدف من معرفة البداية الحقيقية للبرنامج النووي الصيني هو تحديد بداية السباق الزمني بين الهند والصين في مجال

الخلاف الهندي الصيني يمثل نزاعاً بين قوتين آسيويتين كبيرتين وأن إستمرار مثل هذا النزاع ربما يؤثر ويهدد استقرار القارة الآسيوية.

إقامة المفاعلات النووية والبحث في التصنيع الوطني للأسلحة النووية فهذا الموضوع يعدّ أحد المفاتيح الأساس لدراسة طبيعة المشكلات الحدودية الهندية والصينية فالخلاف الهندي الصيني يمثل نزاعاً بين قوتين آسيويتين كبيرتين وأن إستمرار مثل هذا النزاع ربما يؤثر ويهدد استقرار القارة الآسيوية[8].

(8) عبد الجبار عبد مصطفى، مدخل لدراسة السياسة النووية الهندية، مجلة الأمن القومي، بغداد، تصدر عن كلية الأمن القومي سنة (9)، عدد (3)، 1987، ص71-72.

ويعزى سبب التنافس الصيني - الهندي إلى أن الصين تشكل الخصم التقليدي الآخر للهند إلى جانب باكستان، وقد رحبت الولايات المتحدة في عقد الستينات بالصراع الهندي - الصيني من خلال وضع الهند ضمن قائمة الدول المعادية للصين الشيوعية لذلك ازدهرت العلاقات الأمريكية الهندية وأصحبت الهند تحتلّ المرتبة العليا في الحسابات الأمريكية ضمن استراتيجية الاحتواء ضد الصين ووصل الأمر إلى توقيع اتفاقية عام 1964 تمنح الولايات المتحدة بموجبها الهند (1000) مليون دولار أمريكي ولمدة خمس سنوات إضافة إلى تقديم المساعدات الاقتصادية التي اراد منها الرئيس الأمريكي (كيندي) تقوية الإمكانيات العسكرية للهند في الدفاع عن نفسها ضد الصين[9].

(9) محمد جواد علي، سياسة التسلح التقليدي في الهند، من مجموعة باحثين، التسلح في العالم الثالث، بغداد، مركز دراسات العالم الثالث، جامعة بغداد، 1988، ص96-98.

وقد قامت عدة دول بتقديم التكنولوجية النووية للهند منها بريطانيا وفرنسا وحتى أمريكا لا سيّما أن أمريكا كان قد تَصَاعَدَ عداؤها للصين الشيوعية لذلك قامت بدعم الهند في المجال النووي فقامت ببناء محطة ترابور للطاقة الكهربائية عام 1963 وهي تقع على الساحل الغربي من شمال مدينة بومباي الهندية ولم تكتفِ الولايات المتحدة بذلك بل زودت الهند بالخبرات والتصاميم اللازمة لتشغيل المفاعلات ومنحها قروضاً وقدمت عروضها للعلماء الهنود للدراسة في المؤسسات النووية الأمريكية[10].

(10) بيرنار كولد شمير، المشكلات النووية الهندية، ترجمة خالدة طه رشيد، بغداد، معهد الدراسات الأسيوية والأفريقية، الجامعة المستنصرية، 1987، ص6.

ومن جانب آخر كان للهند علاقات وثيقة الصلة مع الاتحاد السوفيتي (السابق) فقد بقيت مواقف الهند شاخصة للعالم ولا سيّما إزاء قضية أفغانستان إذ إستمرت الهند بالتصريح بأنها ترفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعليه قدم السوفييت عام 1983 عرضاً اقتصادياً لمساعدة الهند فقد عرض إنشاء محطة للطاقة النووية وبطاقة (1000 ميغاواط) وقد إهتمّ الجانب الهندي بهذا العرض وعدّته الحكومة الهندية مكسباً مادياً يهدف

إلى مساعدة الهند وذلك بالاعتماد على اليورانيوم المخصب فضلاً عن ذلك قام السوفييت عام 1985 بعقد صفقة مع الهند تم بموجبها شحن كمية من المياه الثقيلة إلى الهند[11].

(11) محمد جواد علي، الهند في عهد راجيف، بغداد، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، الجامعة المستنصرية، 1985، ص36-37.

وقد استفادت الهند في منتصف الخمسينات من البرنامج النووي الأمريكي الذي أعلنه الرئيس الأمريكي (ايزنهاور) تحت عنوان الذرة من أجل السلام لمساعدة الدول النامية في مجال البحث والمعرفة وبناء المفاعلات الذرية للأغراض المدنية وحصلت بموجبه على المواد والتكنولوجية النووية[12].

(12) حسام سويلم، الشراكة الاستراتيجية بين الهند وإسرائيل ومخاطرها على الأمن القومي العربي، دار نهر النيل للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 2001، ص47.

وقد ظلت الهند تنظر إلى الصين بعدّها التهديد الرئيس منذ هزيمتها العسكرية مع الصين عام 1962 وقد إزداد الإحساس الهندي بالتهديد الصيني عقب قيام الصين بإجراء تفجيرها النووي الأول عام 1964 ولذلك أصبح التحدي الحقيقي أمام واضعي السياسة الهندية في التوجه الجدي إلى مجاراة الصين وتحقيق قدر معقول من التكافؤ الاستراتيجي معها في المجال النووي إذ شعرت بعد ذلك بأنها متخلفة عن الصين من حيث القوة والوضع الاستراتيجي مما دفع الحكومة الهندية إلى البدء في تنفيذ برنامج لبناء السلاح النووي[13].

(13) ابراهيم نافع وآخرون، ما الذي يجري في أسيا، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط1، 1998، ص288.

وفي عقد السبعينات شهد تطورات مهمة على مستوى جنوب آسيا لا سيّما أن في هذا العقد وتحديدا عام 1971 كانت الحرب الثالثة بين الهند وباكستان والتي انتهت بانفصال باكستان الشرقية وقيام دولة بنغلادش عام 1971، بمساعدة عسكرية هندية وهزيمة ساحقة للقوات الباكستانية في الحرب والأهم من ذلك هو التفجير النووي الأول التي قامت به الهند في أيار 1974، أما في باكستان فقد بدأ التطور النووي الحقيقي في كانون الثاني عام 1972، عندما أعلن رئيس الجمهورية (ذو الفقار علي بوتو) خطة لتطوير الأسلحة النووية في اجتماعه مع كبار العلماء في مولتان، فالهزيمة العسكرية أمام الهند عام 1971، وتجربة الهند النووية عام 1974 كانت عوامل أساسية في فهم التوجه النووية الباكستاني، وهذا ما يؤكده وزير الخارجية السابق (اغاثاهي) عندما تحدث عن برنامج باكستان النووي وأنه (يرتبط بسيادة واستقلال وأمن باكستان، ويستند إلى ضرورة الأمن الباكستاني... متفوقاً

ظلت الهند تنظر إلى الصين بعدّها التهديد الرئيس منذ هزيمتها العسكرية مع الصين عام 1962 وقد إزداد الإحساس الهندي بالتهديد الصيني عقب قيام الصين بإجراء تفجيرها النووي الأول عام 1964.

على أمن الدولة التي قطعت بلادنا إلى نصفين في عام 1971).

إن أهم ما يميز القدرات النووية في كل من الهند وباكستان هو أنها دولة نووية هجومية بإمتلاكها مقاتلات متنوعة وصواريخ متوسطة المدى.

ويمكن القول إن أهم ما يميز القدرات النووية في كل من الهند وباكستان هو أنها دولة نووية هجومية بإمتلاكها مقاتلات متنوعة وصواريخ متوسطة المدى والتي يمكنها حمل رؤوس نووية يغطي مداها شبه القارة الهندية بأجمعها ومناطق واسعة من دول الجوار لشبه القارة في الصين الشعبية وبعض جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق وإيران والخليج العربي والمحيط الهندي[14].

(14) ستار الدليمي، القدرات النووية في جنوب أسيا، ملف خاص عن ندوة قسم الدراسات الاستراتيجية (المتغير النووي في الصراعات الأسيوية)، اصداء ثقافية مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، عدد3، 2002، ص51-52.

وقد كانت التجارب النووية الهندية والباكستانية قد أظهرت أن كلتا الدولتين تمتلك المواد الانشطارية والمكونات التكنولوجية والبشرية القادرة على تصنيع الأسلحة النووية وتساند هذه الإمكانيات ارادة سياسية قادرة على إتخاذ القرار النووي، كما اظهرت هذه التجارب القدرة العالية للبنية الأساسية لدى الدولتين على إنتاج الأسلحة النووية، كما أن السياسة النووية للهند وباكستان ترتبط بحسابات معقدة للغاية منها ما هو سياسي داخلي والبعض الآخر عسكري وإستراتيجي، وكانت هذه الحسابات واضحة عند إقدام كل دولة من هاتين الدولتين على إجراء التجارب النووية في آيار 1998، كما أن الموقف الأكثر تعقيداً في هذه المعادلة يتمثل بالأساس في الموقف الهندي لا سيّما أن السياسة النووية الباكستانية ظلت محكومة دوماً بالسعي إلى تحقيق التكافؤ النووي مع الهند بينما الموقف النووي الهندي محكوم باعتبارات شديدة التعقيد، بعضها ما يرتبط برغبة الحكومة الهندية المتطرفة برئاسة(فأجباء) في التصدي لما تراه ناشئاً من التعاون الاستراتيجي النووي بين الصين والباكستان وهو التعاون الذي تعدّه الهند خطراً عليها، كما ان البعض الآخر من الحسابات الهندية إرتبط بمحاولة الحكومة الهندية ممارسة سياسة الترهيب ضد باكستان فضلاً عن الحسابات الداخلية التي لا تبدو بعيدة عن إقدام الحكومة الهندية على إجراء هذه التجارب في إطار رغبتها في تعزيز وضعها السياسي الداخلي[15].

أن السياسة النووية للهند وباكستان ترتبط بحسابات معقدة للغاية منها ما هو سياسي داخلي والبعض الآخر عسكري وإستراتيجي.

(15) أحمد إبراهيم محمود، دوافع التحول، أهداف التجارب النووية الهندية - الباكستانية مجلة السياسة الدولية، سنة 34، العدد 133، 1998، ص251.

لقد أعلن رئيس لجنة الطاقة الذرية الهندية (تشيد امبارام) عن قيام الهند في 11 أيار 1998 بإختبار ثلاث قنابل نووية من عيار 45 كيلو طن للقنبلة

النووية الحرارية وهي تماثل أكثر من ضعفي قنبلة هروشيما و10 كيلو للقنبلة الإنشطارية و 2 كيلو طن للقنبلة مخفضة العيار، أما القنبلتان مخفضتا القوة تمت تجربتها يوم 13 أيار 1998، فكانت بقوة (5.0) و(3.0) كيلو طن على التوالي، وأكد امبارام ((أن التجارب النووية التي أجرتها الهند في ولاية راجستان عملت على دعم قدرة الهند على تصميم سلاح نووي جديد عن طريق المحاكاة بالحاسب الآلي وأن التجارب هي محصلة برنامج تسلح نووي بدأ في البلاد منذ سنوات عديدة)).

أن التجارب النووية التي أجرتها الهند في ولاية راجستان عملت على دعم قدرة الهند على تصميم سلاح نووي جديد عن طريق المحاكاة بالحاسب الآلي.

لقد أثبتت الهند بعد إجرائها لهذه التجارب أنها أصبحت أول دولة من دول العالم الثالث تقترب من مكانتها النووية من الدول النووية الخمس الكبرى ما يعكس تقدماً تكنولوجياً في المجال النووي[16].

(16) نقلاً عن نادية فاضل، تأثير امتلاك السلاح النووي على العلاقات الهندية الباكستانية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2000، ص94.

ثانياً: البرنامج النووية الباكستاني:

لقد بدأ البرنامج النووي الباكستاني في منتصف الخمسينات مع إنشاء هيأة الطاقة الذرية الباكستانية عام 1955 والتي كانت تهدف إلى تطوير الامكانات الباكستانية في الإستفادة من البرنامج الأمريكي بالمساعدات بإستخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية إذ قامت بتشكيل لجنة من العلماء عهدت إليها بوضع خطة طاقة نووية شاملة[17].

(17) أكرم عبد الله الجميلي، طبيعة التسلح الباكستاني التقليدي النووية في التسلح في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص147.

وفي أعقاب الهزيمة الباكستانية أمام الهند التي أدّت إلى إنفصال باكستان الشرقية وإعلان دولة بنغلادش في آذار 1972، كثّف (بوتو) جهوده في هذا المجال اذ دعا كبار علماء باكستان إلى الإجتماع في مدينة (ملتان) وأكّد ضرورة حيازة باكستان القنبلة النووية لذلك يعدّ عام 1972 البداية الجدية نحو بناء برنامج نووي تستطيع باكستان عبره أن تحقق التوازن وتضمن الأمن مع الهند[18]، وهذا ما يؤكده وزير خارجية باكستان الأسبق (اغا ثاهي) عندما تحدث عن برنامج باكستان النووي وأنه "يرتبط بسيادة واستقلال وأمن باكستان ويستند إلى ضرورة الأمن لباكستان متفوقاً على أمن الدولة التي قطعت بلادنا إلى نصفين في عام 1971"[19].

(18) هاني الحديثي، سياسة باكستان الاقليمية 1971-1994، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص69.

(19) نقلاً عن: ستار الدليمي، القدرات النووية في جنوب أسيا، الراصد الدولي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، عدد (46)، 2002، ص3.

لقد شكلت بداية السبعينات البداية الحقيقية لبناء البرنامج النووية الباكستاني فعلى أثر قيام دولة بنغلادش عام 1971 حظي هذا البرنامج بإهتمام شعبي

واسع النطاق بعدّه مسألة كرامة وشكل أساساً في القدرات الباكستانية ووسيلة للضغط على الولايات المتحدة ودفعها نحو الاستمرار بتزويد باكستان بالقدرات العسكرية التقليدية إذ ظلت باكستان تؤكد أن صعوبات الحصول على القدرات العسكرية التقليدية سيدفعها نحو مواصلة جهودها في الاتجاه نووياً[20]. المحور الثالث/ الهند والباكستان والدوافع الحقيقة لإمتلاك القدرات النووية.

(20) هاني الحديثي، سياسة باكستان الأقليمية 1971 -1994، مصدر سبق ذكره.

وقد كانت التجارب النووية الهندية مجموعة دوافع تتلخص بالآتي:

1 - الدوافع الداخلية:

إنّ الحكومة الهندية قامت بإجراء التجارب من أجل زيادة الشعبية في الداخل لا سيّما أنها وصلت إلى الحكم بأغلبية ضئيلة وعلى شكل حكومة إئتلافية تتكون من 17 حزباً وقامت سياسة الحكومة منذ البداية في التشدد من أجل التقرب من الشارع الهندي[21].

(21) أحمد إبراهيم محمود، مصدر سبق ذكره، ص253.

2 - الدوافع الإقليمية:

وتتحدد بشكل خاص في التأكيد على المكانة الإقليمية للهند، لا سيّما في ظل تنامي القوة العسكرية الصينية وظهورها كقوة عالمية كبرى تسعى للمشاركة في ترتيب منطقة آسيا مستقبلياً، وايضا بعد تحوّل الموقف الأمريكي تجاه الصين وإمدادها بتكنولوجيا نووية سلمية وكذلك تكنولوجيا الصواريخ، لقد ارتبطت تلك التجارب برغبة حكومة (الجاناتا) في تحقيق قدر من التوازن النووي مع الصين[22].

(22) فوزي حماد، عادل محمد أحمد، الأبعاد الاستراتيجية الدولية للتفجيرات النووية الهندية الباكستانية، الموقف بعد عام السياسة الدولية سنة 35، عدد137، 1999، ص261.

3 - الدوافع الدولية:

تمثل رفض الهند السياسات التمييزية في نظام حظر الانتشار النووي وللهند طموح في نيل مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي إذ تعدّ الهند نفسها دولة تمثّل دول العالم الثالث ويجب ان تنال حقها في ذلك، كما تجد لا بدّ على الأمم المتحدة أن يكون لها دور في إتخاذ قرارات شاملة في الشؤون الدولية لذلك يجب على الدول النامية أن تحصل على تمثيل تستحقه في مجلس الأمن[23].

(23) اس فيسوام، دعوى الهند لمقعد في الأمم المتحدة، آفاق الهند السفارة الهندية في بغداد، عدد خاص، 1996، ص9-10.

وقد أشار السفير الهندي في بغداد السيد (آر. دايكار) بهذا الصدد (إن من المتعارف عالمياً أنّ لكل دولة حقاً وعليها واجب نحو شعبها في تقدير

إهتماماتها الشرعية للأمن الوطني والعمل على تطوير وإيجاد سياسات مناسبة وإطار عمل للأمن فالعوامل المتنوعة التي يتمّ عدّها في رسم سياسات الأمن الوطني هي محددة وفريدة لكل دولة وهذه العوامل تتضمن الوضع الجغرافي، التكافؤ الإقليمي، التجربة التاريخية السياسية والتنبؤ بالتطورات العالمية وما غير ذلك آخذين جميع الاعتبارات بالحسبان فيما يتعلق بحاجة الهند للأمن والسلام، ولقد كانت الهند ملزمة بالقيام بهذا الأمر من أجل أمن وطني معقول ومضمون، وكانت في حاجة لتطوير الحد الأدنى من رادع نووي معقول إذ أن عرض قدرتها للأسلحة النووية أصبحت حتمية).

أصبحت قضايا التسلح النووي تأخذ حيزاً مهماً في سياسة الهند داخلياً من خلال التركيز في الحملات الإنتخابية والصراع على النفوذ والأدوار الإقليمية في المنطقة.

كما أكد (آر دايكار) أيضاً (ان الفشل في تحقيق أدنى مستوى من التقدم في نزع السلاح النووي العالمي قد أجبر الهند إلى اللجوء إلى الخيار الآخر فالازدواجية للدول التي قامت بانتقاد تجاربنا بشدة هي أمر بديهي فهذه الدول أما تمتلك الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، أو تتمتع بحماية أو مظلة امن نووي، وأن الدول الأخرى التي تنتقد تلك التجارب هي حليفة أو لديها معاهدات مع دول ذات أسلحة نووية، كما أن الهند ترى بوجوب تعديل نظام حظر الانتشار النووية ويجب الأخذ بالحسبان أنه إذا كانت بعض القوى النووية ستبقى كما هي وبضمنها تلك الموجودة في الجوار منها فإن الهند لا تمتلك الخيار وستضطر لإبقاء الحد الأدنى من قدرتها الصاروخية المضمونة، وأيضاً في محاولة إيجاد حلول للعيوب الموجودة في النظام بأخذ نظر الإعتبار أنه لا يمكن متابعة برنامج حظر إنتشار الأسلحة النووية في إطار عمل إقليمي ضيق لجنوب شرق آسيا ولا يمكن العمل بما يسمى بنظام حظر إنتشار الأسلحة النووية لجنوب آسيا بدون الأخذ بالحسبان الإرتباطات الخارجية)[24].

لقد أصبحت قضايا التسلح النووي تأخذ حيزاً مهماً في سياسة الهند داخلياً من خلال التركيز في الحملات الإنتخابية والصراع على النفوذ والأدوار الإقليمية **في المنطقة بين كل من الهند والصين وباكستان، ورغبة الهند في ممارسة دور فاعل في السياسة الدولية والمنظمات الدولية ولاسيما مسألة المقعد الدائم في مجلس الأمن، وبهذا نجد أن أحد التفسيرات لتجارب الهند النووية هو محاولة إبراز الهند كقوة دولية كبرى مالكة للسلاح النووي،**

(24) أنظر بالتفصيل، محاضرة السفير الهندي آر داياكار في بغداد، سياسة الهند النووية الماضي وآفاق المستقبل، نشر قضايا دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (30)، 1999، ص2-9.

وبدأ هذا المعنى واضحاً في تصريحات وزير الدفاع الهندي (جورج فزنا ندز) عقب التجارب الهندية الخمس حينما أشار صراحة إلى أن بلاده أصبحت دولة نووية وأن على العالم ان يخاطبها على هذا الأساس[25].

(25) ستار الدليمي، القدرات النووية في جنوب أسيا، مصدر سبق ذكره، ص53.).

ويمكن القول: إن الهند أصبحت على عتبات مرتبة الدول الكبرى لا سيّما أن الهند قامت بتوقيع إتفاقية نووية مع الرئيس (جورج دبليو بوش) في تموز 2005، غير أن تلك الإنطلاقة لم تكن سوى أحد أبعاد التحول الدراماتيكي للسياسة الخارجية الهندية التي تحققت منذ إنتهاء الحرب الباردة، وبدأت الهند بوصفها الدولة المرجحة داخل ميزان القوى العالمي وفي السنوات القادمة سوف تتوافر لها الفرصة للتأثير في نتائج أكثر قضايا حساسية في القرن الحادي والعشرين، وهي تحقيق الاستقرار والتوازن الاستراتيجي في آسيا والتحديث السياسي للشرق الأوسط الكبير[26].

إن الهند أصبحت على عتبات مرتبة الدول الكبرى لا سيّما أن الهند قامت بتوقيع إتفاقية نووية مع الرئيس (جورج دبليو بوش) في تموز 2005.

(26) سي. راجا موهان، الهند وميزان القوى، هل سيشارك الغرب؟ في نهوض الهند، دراسات عالمية، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، عدد (67)، ط1، 2008، ص25.

وقد كان التحول الحقيقي في المضمون الإستراتيجي للعلاقات الامريكية – الهندية لم يحدث إلا في عهد الرئيس الأمريكي السابق(جورج دبليو بوش)، فقد إقتنع الأخير أن تأثير الهند سوف يمتد إلى أبعد من جوارها المباشر ولذلك أعاد النظر في إطار علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع نيودلهي، كما رفع العديد من العقوبات المفروضة عليها وفتح الباب أمام تعاون تكنولوجي رفيع المستوى وقدم دعماً سياسياً لها في حربها الخاصة على الإرهاب، ووضع حداً للإنحياز الأمريكي التاريخي نحو باكستان في قضية كشمير، وإتّخذ موقفاً جديداً في المعادلة الصينية – الهندية من خلال الاقتراب أكثر إلى نيودلهي[27].

(27) المصدر نفسه، ص36.).

وكان رد فعل الهند على تلك التغيرات الأساسية أنها ساندت إدارة (بوش) في مسائل عدة، مثل الدفاع الصاروخي، المحكمة الجنائية الدولية، كما قدمت دعماً فعالاً للولايات المتحدة في عملية (الحرية الدائمة) في افغانستان عن طريق حماية المعدات الأمريكية في طريقها عبر مضيق ملقا عام 2002، كما أن للهند مصلحة مشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية في منع قيام الإسلام المتطرف الذي يشكل تهديداً لوجود الهند ونظراً إلى وجود جالية إسلامية كبيرة في الهند نحو (150

أن للهند مصلحة مشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية في منع قيام الإسلام المتطرف الذي يشكل تهديداً لوجود الهند ونظراً إلى وجود جالية إسلامية كبيرة في الهند.

مليون مسلم ما يجعلها ثالث أكبر دولة في العالم من حيث عدد المسلمين)، وبينما تقرّ نيودلهي بأن دعم الولايات المتحدة الأمريكية ضروري لإنجاح نهضة الهند تقرّ واشنطن بالدور الاساس المتوقع للهند في إدارة التحديات التي تواجه الأمن والإستقرار الدوليين[28].

(28) سي راجا موهان، المصدر السابق، ص39-40.

وتعدّ من أهم المخاطر في القدرات النووية الهندية هو التعاون الوثيق بين الهند (وإسرائيل) فالتقدم الواضح (لإسرائيل) في مجال الأسلحة النووية ومساعي الهند للإستفادة من هذا التقدم كانت واضحة وكانت أعوام 1996-1998 وما بعدها مؤشراً لتطور التعاون النووي بين الهند (وإسرائيل) وجرى تبادل الزيارات التي مهّدت لتجارب النووية الهندية لا سيّما أن التعاون بين الهند (وإسرائيل) يتضمن تكنولوجيا التوجيه والمواد الخاصة بالحرب الإلكترونية وتزويد (إسرائيل) للهند بأجهزة الحاسوب فائقة القدرة المستخدمة في إجراء التجارب النووية المعملية وأيضاً في مجال الصواريخ البالستية الحاملة للرؤوس النووية[29].

أن التعاون بين الهند (وإسرائيل) يتضمن تكنولوجيا التوجيه والمواد الخاصة بالحرب الإلكترونية.

(29) ستار الدليمي، القدرات النووية في جنوب اسيا، مصدر سبق ذكره، ص53-54.

وقد أعلن رئيس الوزراء الهندي (مانموهان) في صيف 2005 أن الهند والولايات المتحدة قد ابرمتا صفقة طويلة الأمد (للشراكة الاستراتيجية) وكجزء من هذه الاتفاقية كسر الرئيس (جورج دبليو بوش) أحد ثوابت السياسة الامريكية وأعترف صراحة بالهند بوصفها قوة نووية مشروعة فهيأ بذلك مساعي نيودلهي من أجل نيل مثل هذا الاعتراف الذي استمر ثلاثين عاماً[30].

(30) اشتون بي كارتر، الشريك الاستراتيجي الجديد للولايات المتحدة في نهوض الهند، دراسات عالمية رؤية المستقبل بمنظر كبير، مركز الأمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، عدد(67)، ط1، 2008، ص43.

ثانياً: الدوافع الباكستانية لامتلاك القدرات النووية

وقد كان لباكستان مجموعة دوافع منها الدافع السياسي والعسكري والاقتصادي وسيتم شرحها بما يلي: -

1 - الدافع السياسي:

سعت باكستان من خلال قيادتها السياسية إلى الحفاظ على الأمن الاقليمي والدولي معاً، وهي تنطلق من قناعة مفادها أن أنتشار القوى النووية افقياً يهدف إلى أيجاد توازن اقليمي دقيق يمنع التفكير في انفجار الأزمات الاقليمية أو أعادة صياغة الواقع الجغرافي السياسي في منطقة معينة، لذلك

يأتي البرنامج النووي الباكستاني عنصر جذب الباكستانيين في عملية شد الأنظار نحو التهديدات الخارجية وفي المقدمة منها التحدي الهندي.

فإن امتلاك الباكستان القدرة النووية يعد مدخلاً في معادلة التوازنات الإقليمية في شبه القارة الهندية ويعود ذلك لحالة العداء التاريخي القائم بين الهند والباكستان منذ انفصال الأخيرة عن الهند في آب 1947، فضلاً عن قيام دولة بنغلادش، كما دراسة الواقع الجيوستراتيجي الباكستاني يوضح أن اقترابها التقليدي من السلم والاستقرار هو أمر ضروري لها وهي لأجله تعتقد أن تطوير برنامجها النووي يحقق لها جانبا مهماً من ذلك الهدف إلى جانب كونه مدعاة لزيادة نفوذ وهيبة النظام السياسي في الأوساط الشعبية الباكستانية في بلد يعاني من فقدان حالة الاستقرار لداخلي إلى جانب أن باكستان أساساً مبنية على أساس الانتماء الديني. لذا يأتي البرنامج النووي الباكستاني عنصر جذب الباكستانيين في عملية شد الأنظار نحو التهديدات الخارجية وفي المقدمة منها التحدي الهندي[31].

(31) هاني الحديثي، البرنامج النووي الباكستاني، الدوافع والقدرات في مجموعة مؤلفين، التسلح في العالم الثالث، مركز دراسات العالم الثالث، جامعة بغداد، 1988، ص181-184.

2 - الدافع العسكري:

تعاني باكستان من عقدة التفوق الهندي عليها في مجال السلاح التقليدي وسعي الهند للسيطرة على المنطقة ولذلك شكل تطوير البرنامج النووي الباكستاني حافزاً مشجعاً لصناع القرار السياسي في باكستان للسير في الخيار النووي على أساس أنه سوف لا يقتصر تأثيره على تحقيق حالة الردع للهند من غزوها لباكستان فحسب وإنما أيضاً يخفف من معاناتها من النقص من الأسلحة التقليدية ومن ثم يحقق لها قدراً معقولاً من الاستقرار في موقعها الاستراتيجي.

3 - الدافع الاقتصادي:

يعاني الاقتصاد الباكستاني من مشكلات جدية فإلى جانب العقبات الناشئة عن شدة الطلب المتنامي على الطاقة الكهربائية والمصادر الضعيفة للطاقة والتكاليف الباهظة للطاقة المستوردة، فإن باكستان تعاني من عدة أمور أخرى منها النقص في الإنتاج وخاصة في الزراعة الحاجة إلى تعميم فوائد التنمية تشمل كافة السكان، صعوبة تعبئة المدخرات المحلية والمداخيل من العملات الأجنبية لكي تسهم في تمويل مشاريع الدولة الاقتصادية[32].

(32) هاني الحديثي، البرنامج النووي الباكستاني الدوافع والقدرات، المصدر نفسه، ص184-190.

وفي 28آيار عام 1998 قامت باكستان بأجراء خمس تجارب نووية تحت

سطح الأرض في موقع (شاجاي) بصحراء بلوجستان الواقع جنوب غرب البلاد بالقرب من الحدود الأفغانية - الإيرانية وفي 30 ايار 1998 جرى تفجير نووي آخر بالقرب من الموقع السابق، وكانت قوة التجربة 15 كيلو طن من مادة (تي أن تي) التفجيرية وأعلن عالم الفيزياء د. عبد القادر خان ((أن أيا من التجارب النووية الخمسة لم يكن نووياً حرارياً وأن التجارب التي أجريت بقنابل أنشطارية محسنة هي أقوى من القنابل الهندية وبلغت قوة صدها 30-35 كيلو طن من مادة (تي أن تي)، ومن المؤكد أن جميع القنابل الباكستانية تعمل باليورانيوم المخصب مما أعطى تفوقاً على القنابل الهندية التي تعمل بعنصر البلوتونيوم[33].

(33) ستار الدليمي، التفجيرات النووية وتأثيراتها على النظام السياسي الباكستاني، نشرة قضايا دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، عدد (30)، 1999، ص22.

ولقد كانت التجارب الباكستانية محكومة بدوافع سياسية معقدة حيث خلقت التجارب الهندية خللاً في الميزان العسكري بين الدولتين لصالح الهند، في الوقت نفسه فإن التجارب النووية الهندية كانت قد خلقت ضغوطاً شعبية هائلة من الرأي العام الباكستاني على حكومته[34].

(34) أحمد إبراهيم محمود، مصدر سبق ذكره، ص255.

وعليه يمكن أجمال الأسباب التي دفعت باكستان للقيام بالتجارب النووية بالنقاط الأتية[35]:

(35) فوزي حماد، عادل محمد أحمد، الأبعاد الاستراتيجية الدولية للتفجيرات النووية الهندية والباكستانية، مصدر سبق ذكره، ص261.

1- الضغط الشعبي المتزايد على الحكومة الباكستانية منذ أجراء الهند تجاربها النووية أضافة إلى ضغط الأحزاب السياسية ولاسيما حزب الرابطة الإسلامية.

2- ضغط العسكريين على الحكومة الباكستانية للعمل على أعادة التوازن الاستراتيجي المختل في جنوب أسيا.

3- تجاهل المجتمع الدولي للخطوات التصاعدية التي اتخذتها الهند خلال الحقبة السابقة عن تجاربها والتي حذرت باكستان منها من خلال رسالة بعث بها رئيس الوزراء الباكستاني السابق (نواز شريف) في 2 نيسان 1998 إلى الدول النووية الخمس ودول أخرى حاء فيها ((أن لدينا كل الأسباب التي تجعلنا نعتقد بأن إعلان السياسة الهندية يعد خطوة مشتركة نحو سياسة التسلح النووي للهند وأن حدوث الانتشار النووي علينا في جنوب أسيا من شأنه نسف جهود السلام وتطور لشعوب المنطقة)).

4- فشل النظام الدولي في مخاطبة الأمن الباكستاني بعدم أتخاذه إجراءات

جماعية لاستعادة التوازن الاستراتيجي والعسكري بين الهند وباكستان خاصة الولايات المتحدة التي لم تعط لباكستان مبررات كافية لضبط النفس وحتى عندما طالبت باكستان مظلة نووية لم يلق طلبها استجابة ولم تحصل على ضمانات أمن نووية ضد عدم استخدام الهند للأسلحة النووية.

5- عدم أتخاذ إجراءات فعالة ضد الهند من المجتمع الدولي فمجلس الأمن بالرغم من اسفه على التجارب لم يصدر قرار أدانة مباشرة ضد الهند.

6- عدم التأكد من مدى فاعلية العقوبات الاقتصادية التي فرضت على الهند من وبعض الدول مثل الولايات المتحدة واليابان لم تفرض دول أخرى عقوبات اقتصادية مثل فرنسا وروسيا الاتحادية.

وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على منزلتها بوصفها قوة عظمى أحادية في العالم بدون منازع ولعمل على منع ظهور قوة كبرى منافسة لها لذلك فإن الاحتفاظ بأسلحتها النووية يشكل مصلحة حيوية في سياستها الخارجية أثر انتهاء الحرب الباردة، وأن بقاءها قوة نووية أصبح بالنسبة لها ضرورة لمنع الإخطار النووية واحتواء عدو محتمل وان تكون قادرة على تثبيط عزم المهاجم بدون استخدام أسلحتها النووية وترى الولايات المتحدة الأمريكية أن معاهدات نزع السلاح النووي لا يمكن أن تكون دوماً الوسيلة الكافية لمنع انتشار الأسلحة النووية فالنظر لتحديد مواعيد تفتيش المنشآت النووية أصبح من الممكن اتخاذ الاحتياطات الكافية لأخطاء النشاط النووي عن الرؤيا قبل التفتيش ويشكل كل من البرنامج النووي لكوريا الشمالية وايران الهند وباكستان تحديات خطرة لمصالح الولايات المتحدة وأكثر ما يثير قلق الولايات المتحدة هو البرنامج النووي الباكستاني خشية تطوير القنبلة الإسلامية لتعمل على تدمير الكيان الصهيوني لذلك واشنطن أوضحت موقفها من هذه التجارب مؤكدة أن وجود دول خارج النظام حظر الانتشار النووي مع امتلاكها لقوة نووية بصورة غير معلنة يمكن أن تشكل تهديد النظام الدولي ككل[36].

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد سارعت لحث الهند على عدم أجراء التجارب الأخرى بالإضافة إلى دعوتها للانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وفرضت عقوبات اقتصادية على الهند لا تزيد عن (200

(36) سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد، دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، ط1، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 1999، ص145-148.

مليون دولار) سنوياً قياسا للعقوبات المفروضة على باكستان في 1989 والتي تجاوزت المليار ونصف دولة يشكل الدعم الخارجي أحد أعمدة سياستها الاقتصادية[37].

وفرضت الولايات المتحدة الأمريكية عقب التجارب الباكستانية عقوبات اقتصادية على باكستان بالضغط عل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لعرقلة طلبات القروض[38].

ومع انخفاض أهمية باكستان في الاستراتيجية الأمريكية فيما بعد الحرب الباردة في جنوب أسيا وصعود أهمية الهند فيها على حساب باكستان إذ أن الهند مرشحة لأن تلعب الدور الباكستاني السابق في استراتيجية احتواء الخطر الشيوعي حيث ستقوم باحتواء كل من الجغرافية السياسية والإيديولوجية للصين في المنطقة، فأدى ذلك إلى تقارب (أمريكي – هندي) ومن الناحية المقابلة تقارب (باكستاني – صيني) تجسد في عدد من مجالات التعاون خاصة المجال العسكري، وصعدت الولايات المتحدة الأمريكية من مسألة الخلاف النووي مع باكستان وتطورت الأحداث بشكل صراعي منذ 1990 حيث أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن وقف المعونات الأمريكية إلى باكستان والتي يبلغ حجمها (352) مليون دولار وهي مساعدات اقتصادية و(230) مليون دولار ومساعدات عسكرية، ودعت باكستان التوقيع على معاهدة حظر الانتشار النووي إلا أن باكستان رفضت ذلك مؤكدة أنها لن تقدم أية تنازلات إلى الولايات المتحدة بالرغم من وقف المعونات وترفض باكستان أن تخضع لأي قيود على برنامجها النووي إلا أذا فعلت الهند الشيء ذاته ولذلك سارعت باكستان بتكثيف تعاونها العسكري مع روسيا والصين، ورد فعل على ذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض عقوبات اقتصادية على الصين وباكستان وأكدت السيدة (بوتو) على "أن إصرار واشنطن على إن تخص بلادها بالعقوبات في أشاره إلى الهند سوف يدفعها الخيار النووي من ناحية ويزيد من حده التطرف والتعصب داخل باكستان من ناحية أخرى[39].

فرضت الولايات المتحدة الأمريكية عقب التجارب الباكستانية عقوبات اقتصادية على باكستان بالضغط عل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لعرقلة طلبات القروض.

وفي أعقاب 11 أيلول نجحت الولايات المتحدة في الحصول على دعم الرئيس مشرف من الحرب العالمية ضد الإرهاب وأنقذت أحداث ما بعد 11

(37) هاني الحديثي، المتغير النووي في أسيا وابعاده إقليمياً ودولياً، نشرة قضايا دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، عدد (30)، 1999، ص15.

(38) لمزيد من التفاصيل أنظر: ستار الدليمي، التفجيرات النووية وتأثراتها على النظام السياسي الباكستاني، مصدر سبق ذكره، ص24 -25.

(39) نقلاً عن: مختار شعيب عبد الله، العلاقات الامريكية الباكستانية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، عدد(122)، 1999، ص187.

أيلول باكستان من الانهيار الاقتصادي، وفي مقابل ذلك تعهد مشرف بأن تتوقف حركة المقاتلين عبر خط السيطرة وان وكالة المخابرات الباكستانية سوف يتم إصلاحها[40].

(40) لمزيد من التفاصيل أنظر: كريس سميث، الأسلحة النووية في جنوب أسيا، سلسلة محاضرات الأمارات، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، عدد 98، ط1، 2006، ص26.

وبالإضافة إلى ما تقدم يمكن القول أن وجود سلاح نووي لدى الهند أقل ضرراً بالنسبة للولايات المتحدة و(إسرائيل) من أجل ايجاد توازن استراتيجي مع باكستان وإيران، بينما وجود قنبلة أو سلاح نووي في حوزة باكستان أو إيران سيؤدي إلى خلل في التوازن الاستراتيجي لصالح الأخير، ولهذا نجد أن التفوق الهندي يرتبط بالتفوق (الإسرائيلي)، أن امتلاك الهند ترسانة نووية متطورة يوفر مركز قوة للهند ويجعلها في موضع التفوق العسكري الكاسح على باكستان، وهو ما يعني تكرار معادلة توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط لتفوق (إسرائيلي) نووي كاسح على الدول العربية.

أن وجود سلاح نووي لدى الهند أقل ضرراً بالنسبة للولايات المتحدة و(إسرائيل) من أجل ايجاد توازن استراتيجي مع باكستان وإيران.

لذا نجد (إسرائيل) تدرك تماماً أهمية وحيوية امتلاك الهند لترسانة نووية بالنسبة للأهداف والمصالح الاستراتيجية (الإسرائيلي) في الشرق الأوسط وتحقيق مزايا وفوائد استراتيجية في مواجهة الدول العربية والإسلامية[41].

(41) ستار الدليمي، القدرات النووية في جنوب أسيا، مصدر سبق ذكره، ص55.

3 - التوازنات الاستراتيجية في منطقة جنوب آسيا سعت الولايات المتحدة الأمريكية للتأثير في التوازنات الإقليمية، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بدور مهم في إيجاد نوع من التوازن بين دول المنطقة الأسيوية من خلال وجودها العسكري المباشر[42]، بخاصة ظهور الصين واليابان، كقوى اقتصادية وسياسية يمكن ان تتنافس فيما بينهما، كما أثير احتمال ان تدخل هذه القوى في تنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية[43]، بدأت الأخيرة تتجه بخطى هادئة لاحتواء اليابان والصين نحو التأثير في بلورة الهيكل الدولي وتفاعلاته الأساس من جهة، وتثبيت دعائم أمنها ورفاهيتها من جهة أخرى، معتمدة أسلوب الضغوط الاقتصادية لتعديل وتغيير النظام الأمني للمنطقة برمتها، وهذا الواقع الجديد احدث تعارضاً وتشكيكاً بدور الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة واستقرارها، خاصة مع تخفيف حدة هذه التهديدات التي كانت تحد من حركة هذه القوى داخل المنطقة وخارجها، وتمنعها من إتباع مناهج تعاونية مع بعضها بعض.

(42) كوثر عباس الربيعي، مستقبل النظام الأمني الأمريكي في الشرق آسيا الصين، اليابان، والكوريتين، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 23، 2004، ص ص 38- 39.

(43) المصدر نفسه، ص 156.

عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى استخدام باكستان من اجل احتواء الهند والحيلولة دون صعودها كمنافس لها من اجل تحقيق توازن بين قوتين نوويتين.

مع وقوع أحداث 11 أيلول استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية من الافادة من تلك الإحداث في أطار بناء توازناتها في المنطقة من خلال توظيف الدور الباكستاني لمساعدتها، في الحرب على الإرهاب في افغانستان لتأخذ ابعاداً استراتيجية وجعلت باكستان حليف من خارج الناتو، بالإضافة إلى نجاحها في الانتقال بالعلاقات الباكستانية الأمريكية والهندية الأمريكية من صيغة المباراة الصفرية إلى درجة مقبولة من التوازن بين تلك المحاور.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أنه رغم التطورات المهمة في العلاقات الباكستانية الأمريكية على المستويين الأمني والعسكري إلا أن العلاقات الاستراتيجية الأمريكية مع الهند لا تزال أكثر تقدماً من علاقتها مع باكستان والصين، فأن الشراكة الاستراتيجية الأمريكية مع الهند تتجاوز الاعتبارات الاستراتيجية في منطقة شرق آسيا، حيث تأتي الشراكة الاستراتيجية مع الهند في أطار احتواء وموازنة الصعود الاقتصادي للصين، فاليابان والهند تتأتى أهميتهما في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في بناء قوى آسيوية إقليمية موازنة الصين[44].

(44) محمد فايز فرحات، هل يتراجع التحالف الباكستاني - الأمريكية، ملف الاهرام الاستراتيجي، على الرابط/http..acpss-ahram.org.eg www

وتتبنى الولايات المتحدة سياسة واقعية منطلقة من حسابات استراتيجية حذرة، وتوجيه الطاقة الهندية نحو التحالف معها، وتوجيه القوة الصينية باتجاه التوافق الإقليمي، مع الإبقاء على الدور الهندي في جنوب آسيا، ان الولايات المتحدة الأمريكية تلوح إلى الهند للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، من أجل ان تكون الداعم الاولى في سياستها في حين ترفض الصين هذه الرغبة الهندية، وبالمقابل عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى استخدام باكستان من اجل احتواء الهند والحيلولة دون صعودها كمنافس لها من اجل تحقيق توازن بين قوتين نوويتين[45].

(45) جوزيف ناي، محور الهند-الصين على الرابط-www. project syndicate.org..http

أضف على ذلك دور الهند في توازن القوى الإقليمية فخلال المدة التي شهدت دفئاً في العلاقات الأمريكية الهندية، استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية الهند لكبح جماح الصين والتي وجدت الهند في الولايات المتحدة الأمريكية أهم راع للحفاظ على أمنها القومي من التنامي الصيني اللامتناهي وترغب الهند في تحقيق أمنها مع الولايات المتحدة الأمريكية[46] حيث تمثل

(46) نادية فاضل فضلي، مصدر سبق ذكره ص 162

الصين اكبر تهديد لكلا البلدين على المستوى الاقتصادي والعسكري والذي يؤثر في المستقبل على الأمن القومي الأمريكي فتحالف الولايات المتحدة الأمريكية مع الهند في إقامة تحالفات أمنية لاحتواء الصين[47].

(47) U.S India- DeFence alliance To contair china. htpp//www. Friends of tibet. org/ U.S defence/ Usd 12.html.

إذ ان استهداف الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة على النزاع في شبه القارة الهندية، تساوقه رغبتها في استمالة كل من الهند وباكستان في النظام العالمي الجديد لتحقق من خلالهما التوازن في المنطقة، فضلاً عن تشكيل ركيزة لتحقيق المصالح الأمريكية فيها، وفي الوقت عينه فأن الولايات المتحدة الأمريكية تحرص على إبقاء باكستان حليفاً استراتيجياً في المنطقة، فاهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بتقوية علاقاتها مع الهند يساوق سياستها تجاه الصين أولاً، ثم تحديد دور رئيس للهند في استقرار الوضع في منطقة جنوب شرق آسيا في نطاق النظام العالمي الجديد فأن إستراتيجية التوازنات ألزمت الولايات المتحدة الأمريكية بإقامة علاقات استراتيجية مع كل من الهند وباكستان[48].

(48) انظر، النظام العالمي الجديد وانعكاساته الهندي الباكستاني، على الرابط http/www. mogatel.com

الخاتمة

أن العرض الذي تقدمنا به يظهر أن الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة جنوب اسيا، كانت قد مرت بمراحل مختلفة تباينت في مضمونها وتباينت الرؤى والتصورات السياسية عند صانع القرار الأمريكي، إذ إن أحداث 11 أيلول عادت لتؤكد مرة أخرى عالمية الدور الأمريكي وطبيعية المهام التي اضطلعت به ولاستكمال هيمنتها على العالم ومنع اية قوة دولية تسعى إلى منافستها وتهدد مصالحها الكونية والزعامة العالمية، سعت واشنطن إلى استعادة التوازن في منطقة جنوب آسيا، من خلال إقامة محاور وتحالفات لشل قدرات القوى الإقليمية الصاعدة التي تسعى إلى الهيمنة الإقليمية والحد من الهيمنة الأمريكية.

الاستنتاجات

وجود اليابان والصين كقوة اقتصادية وأكثر استقلالية، واقل ارتباطاً بالولايات المتحدة الأمريكية. ونهضة الهند والباكستان عسكرياً واقتصادياً، ذات المصالح البحرية المتزايدة، والاهتمام الأكبر بجنوب شرق آسيا، زادت من مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية من تنامي القوة الهندية

الباكستانية واستخدامها للحد من الهيمنة الأمريكية. من هذه المتغيرات ومن حقيقة وجود مجموعة من الدول الأسيوية الناهضة من الدرجة الثانية أو الثالثة (ومن ضمنها كوريا الجنوبية) ومعظم دول جنوب شرق آسيا وتايوان، التي تحقق معدلات نمو سريعة فأن نشوء بيئة أمنية معقدة ومتعددة القطبية في آسيا، عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى بناء توازناتها الاستراتيجية واحتواء الدول الصاعدة لمنع أي خلل في التوازن الاستراتيجي لغير صالحها.